ـع الحصانة عن الفضل ويبقيها للقلاف ودشتي

سجال بين الكندري والهرشاني خلال الجلسة

■ الشمالي: قانون إنشاء شركات مساهمة لمحطات الكهرباء حرر المستثمر وما نريده هو حماية المواطن

خلاف بين عبدالصمد والفضل خلال مناقشة طلبات رفع الحصانة

■ لاري: مناقشة طلبات الحصانة يجب ألا يكون فيها إفراط أو تفريط ولن نكون ملكيين أكثر من الملك

■ الشليمي: هناك حساسية من الخصخصة بسبب التجارب السابقة حتى وإن بدا ظاهر الأمر مصلحة المواطن

وتلا الامين العام اقتراحاً آخر بشأن تخصيص ساعتين من جلسة الثلاثاء 3/19 لمناقشة الواقع التربوي ومشاكل التربية ومدارس الكويت وتقاعس الوزارة في محاسبة المتسبب في هذه القضايا.

الراشد: ما يحتاج التاجيل لأنه بعد اسبوعين.

«موافقة».

المداولة الثالثة لمشروع القانون بشأن الهيئة العامة للقوى العاملة.

هاني شمس: الى الآن اللجنة لم تنته من تقريرها وسترفع تقريرنا الى الجلسة القادمة.

المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن ضم وكيل وزارة التعليم العالي لعضوية المجلس الأعلى للتعليم العالي ومجلس امناء معهد الابحاث ومجلس ادارة التطبيقي.

وجرى التصويت نداءً بالاسم على المداولة الثانية للمشروع بقانون وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 39، موافقة 39، موافقة وبحال إلى الحكومة.

مشروعا القانونين لتعديل القانون رقم 11 في شأن التحكيم القضائي في المواد المدنية والتجارية.

وافق المجلس على القانون من حيث المبدأ.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الاولى وكانت كالتالي: الحضور 44، موافقة 24، موافقة على المداولة الأولى.

وطلب الرئيس التصويت على استثناء المادة 104 والتصويت على المداولة الثانية.

الحضور 45، موافقة 45، الموافقة على المداولة الثانية واحالته للحكومة.

ووافق المجلس على تقرير السادس الخاص بتعديل بعض احكام القانون لاثبات المواد المدنية والتجارية.

خالد الشليمي: اطلب موضوع النصوص والفروع.

يعقوب الصانع «مقرر»: المواد جميعها السابقة تتحدث عن الزيادات والمادة 40 لا يجوز رد الشاهد والتعديل اصبح يجوز بجوازية للمحكمة.

خالد الشليمي: لها محظور شرعي وتحري العدالة حتى لو كانت على سبيل الاستئناس وهذا الموضوع اختلف عليه الفقهاء واجمعوا على انه لا يجوز.

يعقوب الصانع: اطلعنا على الاراء الشرعية واطلعنا على راي ادارة الافتاء واجازوا ان يكون للاطلاع فقط، وهي مسالة جوازية فقط، وعرضنا على ادارة الافتاء واشترطوا ان تكون جوازية لا الزامية.

الرئيس: نصوت عليه مداولة اولى وتستدعي ادارة الفتوى والتشريع الى اللجنة التشريعية من اجل الاطلاع على مزيد من الآراء.

يوسف الزلزلة: اعتقد التقرير واضح وكلام المقرر واضح بانهم رجعوا لادارة الفتوى والتشريع واخذوا برأيهم.

وتلا الامين العام اسماء الاعضاء للتصويت على القانون بمداولته الاولى: الحضور 42، موافق 38، ممتنع 4.

يعقوب الصانع «مقرر»: اسجل شكري للاخوان بالمجلس والقانون منذ ايام المرحوم الشيخ جابر رحمه الله عليه.

عدنان عبدالصمد: ياريت سيدي الرئيس ان تصلنا القوانين لمن لديه نية.

رولا دشتي: شكراً على التعاون وبناء على المادة 104 اطلب التصويت على المداولة الثانية.

عدنان عبدالصمد: قبل قليل قلنا عطونا فرصة للقراءة واجزم ان الكثير لم يقرؤه، الاستعجال غير مبرر.

خالد الشليمي: الحكومة غير متعاونة، الحكومة تقودها رولا ولابد تعاونهم معنا برغباتنا وهذا مشروع مهم.

رولا دشتي: الاخ الرئيس للتوضيح هذا القانون كان مناقشة عليه والكل اطلع عليه وكان موجود بجلسة سابقة، وأؤكد مطالبتي على مداولة ثانية.

الرئيس: ليس هناك اجتماع ولكن هناك رأيين.

محمد العبدالله: الاخ الرئيس المجلس يتميز بانجازات عظيمة وارجو ان نلتزم جميعا اللائحة وكذلك نؤكد التزامنا باللائحة والمادة 104 يحق للحكومة تفعيلها واستاذنكم بحب كلمة اجماع الواردة على لسان زميلتي دشتي وهدفنا جميعا خدمة اهل الكويت.

عدنان عبدالصمد: لماذا هذا الاستعجاب.

محمد العبدالله: تاكيداً منا على مبدأ التعاون ومبدأ الاخاء والحكومة تسحب طلبها وفق المادة 104.

يعقوب الصانع: نحن اتفقنا مع خالد الشليمي وعدنان عبدالصمد من اجل التعديلات على المداولة انفة الذكر تتضمن ايضا اربعة قوانين يتعلق بعضها في شأن التامين ضد البطالة وفي شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة اضافة الى مشروعين بقانون في شأن اصدار الخطة السنوية «2012/2011» وفي شأن السماح لغير الكويتيين بالالتحاق بالدراسة في مراكز تعليم الكبار في وزارة التربية.

وذكرت ان هناك 90 قانونا تتعلق بالاتفاقيات الصادرة عن مجلس الامة في الفصل التشريعي الـ14 يتعلق بعضها بقوانين تخص دول مجلس التعاون الخليجي في شأن قانون نظام الحجر البيطري وفي شأن قانون نظام البذور والشتلات لدول مجلس التعاون اضافة الى اتفاقيات موقعة بين حكومة دولة الكويت وعدد من الدول العربية والدول الصديقة في شأن العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والضريبية والقانونية والقضائية والجمركية والتعاونية وغيرها من المجالات.

الشليمي متحدثاً خلال الجلسة

■ المعيوف: عبنا على السابقين لغة حوارهم ولا نريد أن نستوردها حتى لا ينعكس الأمر على الشارع

وراحة المواطنين بانجاز القوانين وتأسيس الشركات يأخذ اكثر من سنة في القطاع الحكومي.

يوسف الزلزلة «مقرر»: اعتقد هناك لبس والقانون 500 في المئة مواطنين وهذا مرسوم وما نحتاجه الان والقضية الان سارية.

احمد المليفي: اريد من وزير المالية تحديد تاريخ تأسيس الشركة ومتى ستعمل.

مصطفى الشمالي: اجابة على السؤال نحن انتهينا من المستثمر وحررناه والتعديل هذا فقط لحماية المواطن ومتى ما بدانا سيبدأ العمل والتاريخ يحدد مع وزارة الكهرباء لا مع وزارة المالية، والعملية ليست تحديد وقت بقدر ما هي اجراءات لابد من تنفيذها.

عبدالعزيز الابراهيم: المقاول يريد ان يبدأ باجراءاته لتنفيذ العمل والمؤسسين 40 في المئة للمستثمر و10 في المئة للحكومة و50 في المئة للمواطنين والمستثمر ماشي في شغله وبدا بالاجراءات.

احمد المليفي: وزيران الان تحدثا ولم يحددا لا تاريخ ولا كيف للمستثمر ان يعمل قبل تأسيس الشركة، وهناك تفاصيل لا تعرف الا بعد توقيع العقد.

صالح عاشور: اعتقد القضية ليست قضية مرسوم بل انها نقلة نوعية لتنفيذ المشاريع وهو المدخل الاساسي للخصخصة، وانا اعتقد نريد التريث لابد ان ندمج رأي اللجنة المالية مع لجنة المرافق والقضية تتعلق ببيع الكهرباء ومن يريدها هي الشركة وقرار الكهرباء بيدها، والاجراءات ستقوم بها عدة وزارات وجميعها مرتبطة والصورة الى الان ليست واضحة، وتقييم مثل هذه القضايا بحاجة الى وقفة.

عبدالعزيز الابراهيم: هذا الموضوع اصله مجلس الامة ونظراً لأهمية الموضوع طلبتم انشاء شركات تكون نسبة مالا يزيد عن 60 في المئة ملكا للحكومة والمواطنين، والاجراءات سارت حسب القانون ووقع العقد مع المستثمر والان ليس هناك الاجراءات ادارية فقط وهذا الامر جار منذ شهر والفترة ليست طويلة.

خالد الشليمي: هناك حساسية من مواضيع الخصخصة بسبب التجارب السابقة ويمكن في ظاهر الامر ان يدر فائدة للمواطنين وانا اطلب احالة المرسوم الى لجنة المرافق العامة.

خليل الصالح: الان هناك لجنة تحقيق وسلامة المشروع مرتبطة بلجنة التحقيق، والبنوك التي تريد ان تدعم المشروع مترددة كذلك حسبما وصلني.

يوسف الزلزلة: القانون انجز في سنة 2010 والاجراءات لانجاز الشركة تقريبا انتهت ونحن لا نخلق شيئا جديدا هو تعديل على بعض مواد قانون.

صفاء الهاشم «مقرر اللجنة»: اؤكد على كلام الزلزلة ان هناك اربع مواد تم تعديلها وهي لصالح المواطنين والدولة ستتحمل الكلفة.

عبدالعزيز الابراهيم: لازال هناك لبس والقانون موجود ونتيجة للممارسة كان هناك بعض المواد لابد من تعديلها بحيث الحكومة تدفع للمواطنين وهي تعديلات لمنع اللبس والسعر محدد والشركة تمتلكها الدولة، واللبس ازيل بتعديل نصي.

احمد المليفي: نفس المشكلة لأن المشروع اتا بصورة مستعجلة وصياغته ركيكة جدا وليست واضحة وتؤدي الى لبس في تنفيذه واطلب عودته للجنة وانا اتحفظ على انشاء الشركات.

صفاء الهاشم «مقرر»: هذا مرسوم غير قابل للتعديل وهذه المشاريع تأخذ وقتاً ليبين مردودها.

مصطفى الشمالي: انا لا اعلم ماهو اللبس والمواد واضحة ولن يتكلف المواطن ويجوز لمصدر الوزراء ان يصدر قرارا باعفاء المواطنين من الاكتتاب.

احمد المليفي: كلام الوزير فاهمينه وحديثه لا ينعكس في الحوار.

الرئيس: واضح الاختلاف على الصياغة مو على الفكرة.

عدنان المطوع: كنا ننتقد المجالس السابقة انها لن تستطيع تأسيس الشركات وباعتقادي حل المشكلتين يتم عن طريق تأسيس الشركات والعائد والاستثمار يعود على المواطن نفسه وهذي اول وحدة وهناك اربع شركات بنفس المنوال، وأؤكد ان هذه الشركات يجب الاستعجال بها والاهم ان تكون المناقصات شفافة.

الرئيس: انتهاء الوقت وليس هناك نصاب للتصويت لذلك ترفع الجلسة.

متميزة وغير مسبوقة

المجلس حقق انجازات متميزة خلال الفترة الماضية بالتعاون مع الحكومة

17 اتفاقية الى لجنة الشؤون الخارجية وقد اعادت اللجنة دراستها مجددا واقرها المجلس في الجلسة التالية «ما يؤكد حرص المجلس على دراسة كل مشروع دراسة وافية داخل اللجان المختصة».

وذكرت ان «تفوق» المجلس في اداء دوره التشريعي لم يكن على حساب دوره الرقابي فقد قدم اربعة استجوابات وتعامل المجلس معها وفق الاطر الدستورية واللائحية كما حقق المجلس «تميزا واضحا» في طلبات المناقشة وهو أحد الأدوار الرقابية المهمة لاستيضاح سياسة الحكومة في موضوعات متراكمة منذ سنوات وتشكل اقصى اولويات المواطن وتعد من القضايا الاجتماعية المهمة.

وبينت الوزيرة دشتي انه تمت مناقشة الوضع الأمني واتخذت بشأنه 19 توصية لمعالجته وكذلك ما مالير من تجاوزات وهدر للمال العام في تصريحات لنائب ووزير سابق وتقرر اتخاذ اجراءات قانونية بشأنها وهناك مناقشة لخطة الحكومة الزمنية لحل المشكلة السكنية في الجلسة الخاصة غدا الخميس «وكذلك ستوضح الحكومة سياستها واليات حل مشكلة الازدحام المروري في جلسة الـ19 من شهر مارس الجاري وكذلك كيفية معالجة قضية البطالة وتوفير فرص عمل في الرابع من شهر ابريل المقبل.

وأشارت الى اصدار 20 قانونا من بينها 11 مرسوما بقانون يتعلق بعضها في شأن حماية الوحدة الوطنية وفي شأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وفي شأن الهيئات الرياضية وتنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية والاتحادات والاندية الرياضية وفي شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة وفي شأن مكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين وفي شأن اصدار قانون الشركات العامة.

ولفتت الى ان القوانين الـ20